

Financing development from domestic resources

إن موضوع تمويل التنمية من الموارد المحلية له جانبان رئيسيان.

الأول: يتعلق الأمر بالطرق التي يمكن من خلالها تشجيع الادخار في البلدان النامية، فاذا المجتمع على استعداد للادخار أمكن تخصيص الموارد لإنتاج السلع الرأسمالية. فالادخار لازم لتمويل الاستثمار.

في اقتصاد الكفاف البدائي، الغير مالي، سيكون كل من الادخار والاستثمار أفعالاً مترابطة، بمعنى سيتم الادخار والاستثمار من قبل نفس الأشخاص، وسيتم استثمار الادخار في القطاع الذي يتم الادخار.

ومع ذلك، في الاقتصاد المالي الأكثر تطوراً، لا يوجد ضمان أن الادخار سيتحول بالضرورة إلى استثمار. مع وجود المال والأصول النقدية، فإن فعل الادخار يصبح منفصلاً عن فعل الاستثمار.

عدم القدرة على الاستثمار قد ينجم عن نقص عوامل الإنتاج المتعاونة (بما في ذلك النقد الأجنبي)، أو عدم القدرة على الوصول إلى الائتمان بسبب تخلف النظام المالي للدولة.

الجانب الثاني المهم لتمويل التنمية محلياً أن الموارد لها علاقة بدور النظام المصرفي والمالي فيقوم بتعزيزها وتمويل الاستثمار.

النظام المالي مهم لتشجيع الادخار وتمويل الاستثمار وتخصيص المدخرات بالطريقة الأكثر إنتاجية.

يعتبر الدخل المحدد الرئيسي للقدر على الادخار. وكان كينز هو أول من قام بالإشارة لذلك حين أدخل في الاقتصاد فكرة دالة الاستهلاك (وبالتالي دالة الادخار).

فقد جعل كل من الاستهلاك والادخار تابع للدخل وليس لسعر الفائدة كما في النظرية الكلاسيكية. يمكننا استخلاص نسبة الادخار كدالة للمستوى من دخل الفرد (PCY) على النحو التالي.

$$S = -a_0 + b_0(Y)$$

b_0 الميل الحدي للادخار

$-a_0$ عدم الادخار "الادخار السلبي" او الاستهلاك الايجابي عند الدخل صفر

$$S/Y = b_1 - a_1(Y/P)^{-1}$$

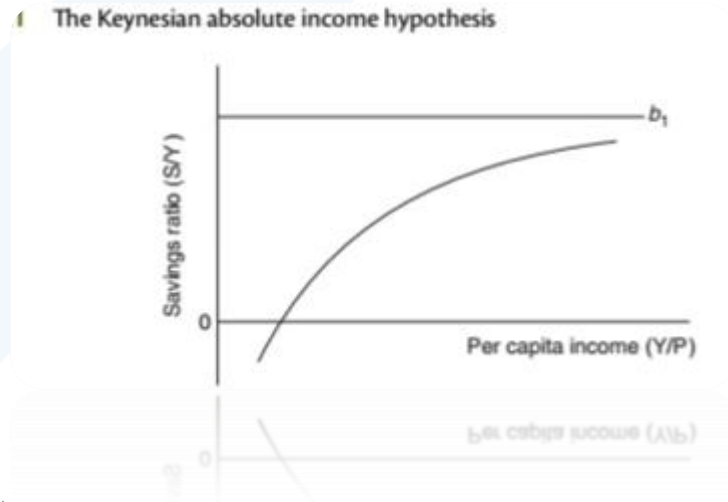
وبالتالي تتنبأ فرضية الدخل المطلق الكينزية بأن معدل ادخار الفرد (S/P) هو دالة خطية (لكن غير متناسبة) لدخل الفرد (Y/P) وأن نسبة الادخار (S/Y) هي دالة طردية لمستوى دخل الفرد وسوف ترتفع نسبة الادخار مع مستوى PCY ولكن بمعدل متناقص.

As $Y/P \rightarrow$ & , $-S/Y \rightarrow$ the asymptote b_1

per capita income (PCY) : دخل الفرد

the population level (P)

ونسبة الادخار في البلدان الفقيرة أقل منها في البلدان الأكثر ثراء، ولكن هذه النسبة S/Y لا تتزايد خطياً (إلى الأبد) مع ارتفاع PCY حيث يزداد بمعدل متناقص ثم ينخفض. وهذا ما نراه في الشكل رقم 1



الشكل رقم 1

هناك بعض الدلائل على أنه يبدأ في الانخفاض عند مستويات الدخل المرتفعة يبدو الأمر كما لو كان الادخار سلعة فاخرة في المراحل الأولى من التطور ولكنه يفقد جاذبيته بعد ذلك

Financial systems and economic development

إحدى السمات المميزة للبلدان النامية أن معظم القطاعات الاقتصادية تكون غير نقدية أو أن الكثير من المعاملات تتم خارج القطاع المالي الرسمي.

وبعبارة أخرى، فإن اقتصادات البلدان النامية لديها قطاع كبير لا يتم فيه استخدام الأموال كوسيلة أساسية للتبادل، فضلاً عن وجود قطاع مالي كبير غير رسمي informal financial sector أو سوق النقد غير منظم وهذا له العديد من العواقب والتي لا تساعد على التنمية ومن هذه العواقب:

- إذا اتخذت المعاملات شكل المقايضة، فهذا مكلف للوقت وهدر للموارد. فعلى البائعين أن يقضوا المزيد من الوقت والجهد في العثور على المشتريين الذين لديهم الأشياء التي يريدونها.
- يأخذ الادخار شكل اكتساب الأصول الحقيقية بدلاً من الأصول النقدية، مثل الأرض والماشية والذهب والمجوهرات ونحوها مما يمتص الموارد ولا يتم الانتفاع منها بشكل منتج.
- بدون وجود مؤسسات مالية تصدر الأصول النقدية، فإن الاستثمار سوف يتجه إلى ان يحدث في القطاع الذي يتم فيه الادخار، وقد لا يكون هذا هو القطاع الأكثر إنتاجية.
- معظم الإقراض في القطاع غير الرسمي يكون لأغراض الاستهلاك، وأسعار الفائدة كذلك عالية وكلاهما يمكن أن يؤثر سلباً على إجمالي الاستثمار.
- بدون وسيلة دفع مناسبة ومقبولة، فإن لا يمكن تقسيم العمل أو التخصص مما يعيق عملية تراكم رأس المال ويقلل الإنتاجية. تذكر أنه بالنسبة لأدم سميث (انظر الفصل الرابع)، فإن تقسيم العمل هو مصدر زيادة العوائد من خلال السماح بتقسيم العمليات المعقدة إلى عمليات أبسط والتي تسمح باستخدام الآلات والإنتاج الضخم. التخصص لا يستحق العناء إذا كان السوق محدود بسبب صعوبة تبادل البضائع.

The informal financial sector "القطاع المالي غير الرسمي"

يشير القطاع المالي غير الرسمي إلى جميع المؤسسات والمعاملات التي تتم خارج نطاق النظام المصرفي المعتمد في الدولة. ويلعب القطاع دوراً هاماً في تمويل الأنشطة الاقتصادية والتنمية، وهناك داخل القطاع غير الرسمي

مجموعة واسعة من المؤسسات والترتيبات المتنوعة بين المودعين والمقرضين والمقترضون، الذين يعود تاريخ بعضهم إلى قرون مضت، ويعود تاريخهم إلى العادات والتقاليد. ويتميز القطاع بدرجة عالية من العفوية والمرونة، حيث يخلق الطلب العرض الخاص به. المشاركون فيه هم مقرضي الأموال والتجار وسماسرة القروض ومجموعات الادخار والأصدقاء والأقارب. وعلى الرغم من نمو القطاع المالي الرسمي في غالبية البلدان النامية، فإن القطاع المالي غير الرسمي يواصل ازدهاره لأنه يلبي احتياجات لا يمكن تلبيتها في أماكن أخرى ومنها:

- لا تتمتع العديد من المناطق الريفية بإمكانية الوصول بسهولة إلى المؤسسات المالية، لأن المؤسسات المالية غير موجودة ولا حتى في المنطقة المجاورة مباشرة. فالقطاع المالي الرسمي متواجد في الغالب في المناطق الحضرية.
 - هناك عدد من العوائق المؤسسية التي تحول دون الاستفادة من البنوك نتيجة القواعد الإجرائية للحصول على المساعدة المالية. ويمكن أن تكون شروط الحصول على القروض صارمة وصعبة الإرضاء لعدد من الناس ، على سبيل المثال، ضمانات تقديم القروض بالنسبة للفقراء والأمينين ، وهو ما يطلبه عادة القطاع الرسمي. وبالتالي فإن القطاع المالي غير الرسمي يسد الفجوة في السوق.
 - يعمل القطاع غير الرسمي في بعض الأحيان كمكمل للقطاع الرسمي. حيث يجوز للأفراد الاقتراض من القطاع الرسمي ولكنهم يجدون أن هذه الائتمانات غير كافية، وبالتالي يلجؤون إلى القطاع غير الرسمي لزيادة اقتراضهم.
- إن النظام المالي المتطور الذي يخدم المجتمع بأكمله له خمسة متطلبات رئيسية وكل منها يمكن أن يساهم في عملية التعميق المالي financial deepening ، وكذلك رفع مستوى الادخار والاستثمار وإنتاجية رأس المال ونمو الإنتاج ، وهي :
- Full monetization of the economy and the replacement of barter as a means of exchange.
 - Integration of the informal and formal money markets.
 - Development of a commercial banking system with central bank supervision.
 - The creation of development banks and microcredit facilities for small-scale borrowing.
 - Development of financial markets and financial intermediaries, issuing and dealing in financial Assets.
- التسييل الكامل للاقتصاد واستبدال المقايضة كوسيلة للتبادل.
 - التكامل بين أسواق النقد الرسمية وغير الرسمية.
 - تطوير النظام المصرفي التجاري بإشراف البنك المركزي.
 - انشاء بنوك التنمية وتسهيلات القروض الصغيرة للاقتراض على نطاق صغير.
 - تطوير الأسواق المالية والوسطاء الماليين وإصدار والتعامل بالأصول المالية.



جامعة
المنارة
MANARA UNIVERSITY